

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث الموضوع والمترك.
- أن أدرك أسباب وضع الحديث.
- أن أميز بين الحديث الموضوع والمترك.
- أن أجتنب الكذب على رسول الله ﷺ، وأتحرى قيمة الصدق.

تمهيد

الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية «ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وقد عني العلماء بالإسناد لمعرفة سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، والنظر في عدالتهم وضبطهم، حفظاً للسنة ودفاعاً عنها، فلم يقبلوا خبر كذاب ولا متهم بالكذب، واصطلحوا على كل منهما اصطلاحاً خاصاً؛ فماذا يسمى حديث من عرف بالكذب؟ وحديث المتهم به؟ وما الفرق بينهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فَالْأَوَّلُ: الْمَوْضُوعُ، وَالثَّانِي: الْمَتْرُوكُ، وَالثَّلَاثُ: الْمُنْكَرُ، عَلَى رَأْيِي، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ».

الفهم

الشرح:

فَالْأَوَّلُ: ما كان الطعن فيه لكذب الراوي.

وَالثَّانِي: ما كان الطعن فيه لتهمة الراوي بالكذب.

وَالثَّلَاثُ: من فحش غلظه على رأي من لا يشترط في منكر قيد المخالفة.

استخلاص المضامين:

أستخرج من المتن تعريف الموضوع والمترك.

التحليل

أولاً: الحديث الموضوع

1. تعريف الموضوع:

أ- لغة: اسم مفعول ، من «وضع الشيء» أي «حطه»؛ سمي بذلك لانحطاط رتبته ، ويطلق الموضوع على: الملق ، يقال: وضع فلان على فلان كذا؛ أي: ألصقه به ، وأصل الوضع يدل على الخفض للشيء وحطه. [مقاييس اللغة، ابن فارس، 6/117].

ب- اصطلاحاً: كذب الراوي في الحديث النبوي بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقله ، متعمداً لذلك . وسمي بالموضوع ؛ لأن واضعه وضعه من عنده ، ويذكر ضمن أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث ؛ لكون واضعه زعم ذلك . والحكم على الحديث بكونه موضوعاً إنما هو حكم عليه بطريق الظن الغالب لا بالقطع ؛ إذ قد يصدق الكذب ، كما أن الصدوق قد يكذب ، وعلماء الحديث لا يقبلون رواية الكذاب مطلقاً احتياطاً للسنة النبوية الشريفة ، وإعمالاً للقواعد المتفق عليها بينهم .

2. طرق وضع الحديث ، وكيفية معرفته:

أ- طرق وضع الحديث ، من طرق الوضع في الحديث:

- أن ينشئ الوضع الكلام من عنده ، ثم يضع له إسناداً ويرويّه .
- أن يأخذ كلاماً لبعض السلف أو الحكماء ، أو غيرهم ، ويضع له إسناداً .
- أن يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد ، فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج .

ب- كيفية معرفة الوضع في الحديث: يكون الحكم على الحديث بأنه موضوع ، ممن له اطلاع تام بمعرفة الأسانيد ، ومعرفة رجال الحديث ، وذهنه ثاقب ، وفهمه قوي . ويعرف الحديث الموضوع بأمور ، منها:

- إقرار واضع الحديث المتفرد به؛ كقول عمر بن صبيح: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ؛ أي التي نسبها إليه .
- ما يتنزل منزلة إقراره ، بحيث يعين المتفرد به تاريخ مولده ، بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه .

– ما يؤخذ من حال الراوي ، كأن يحدث عن شيخ توفي قبل ولادة الوضاع ، أو يكون الراوي معروفا بالكذب .

– ما يؤخذ من حال المروي ، كأن يكون مناقضا لنص القرآن ، والسنة المتواترة (بخلاف المشهورات وغيرها من الآحاد) أو الإجماع القطعي المنقول بطريق التواتر (بخلاف الإجماع السكوتي والإجماع الظني المنقول بطريق الآحاد ، فلا يجعل الخبر المناقض له موضوعا) . أو صريح العقل ، أو ركافة اللفظ والمعنى أو أحدهما ، وكالمجازفة في الوعد والوعيد .

3. أسباب وضع الحديث:

أسباب وضع الحديث كثيرة ، منها: الجهل ، وعدم الدين ، والتعصب ، والإغراب قصد الاشتهار ، والتكسب .

4. حكم وضع الحديث:

وضع الحديث ونسبته إلى النبي ﷺ من الكبائر ، وكما أجمع العلماء على تحريم الوضع في الحديث فإنهم اتفقوا على تحريم رواية الموضوع إذا علم أنه موضوع ، إلا مقرونا ببيان كونه موضوعا؛ لقوله ﷺ: «... ومن كذب علي متعمدا ، فليتبوأ مقعده من النار» [صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي ﷺ] سواء تعلق الوضع بالأحكام ، أو القصص ، أو الفضائل ، أو الترغيب والترهيب أو غيرها ، فلا يجوز أن ينسب لرسول الله ﷺ ما لم يقله بحال .

5. رتبة الحديث الموضوع:

الموضوع شر أنواع الضعيف ، ومن العلماء من يعده قسما مستقلا ، وليس نوعا من أنواع الأحاديث الضعيفة ، ويليه المتروك ، ثم المنكر ، ثم المعلل ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المضطرب .

ثانيا: الحديث المتروك

1. تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من ترك الشيء إذا طرحه ، يقال «تركت المنزل تركا رحلت عنه ، وتركت الرجل فارقته ، ثم استعير للإسقاط في المعاني» [المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد الفيومي ، 74/1] .

ب- اصطلاحا: هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب . ووجه تسميته بالمتروك أن اتهام الراوي بالكذب مع تفرد به بالحديث يجعل حديثه غير مقبول ، ولا يسوغ الحكم بوضعه .

2. أسباب اتهام الراوي بالكذب:

أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين؛ هما:

أ- أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الدين بالضرورة.

ب- أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

3. حكم الحديث المتروك:

المتروك من قبيل الضعيف، لكون الراوي متهما بالكذب، وهو أخف شرا من الموضوع الذي عرف صاحبه بالكذب.

أهتدي وأقتدي

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «علم الحديث علم شريف، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وينافر مساوئ الأخلاق ومشائين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا؛ فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها...». [مقدمة ابن الصلاح، ص 236].

التقويم

1. أذكر الطرق التي يعرف بها الحديث الموضوع.

2. أبين حكم رواية الحديث الموضوع دون بيان وضعه.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: «ثم إن وراء هذا النزاع في إدراج الموضوع في أنواع الحديث؛ لكونه ليس بحديث، ولكن قد أجيب بإرادة القدر المشترك وهو ما يحدث به، أو بالنظر لما في زعم واضعه، وأحسن منهما أنه لأجل معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفته لينفى عن المقبول ونحوه». [فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للعراقي، الحافظ السخاوي، 311/1].

- لم سمي «الحديث الموضوع» حديثا مع أنه مكذوب على النبي ﷺ؟

الإعداد القبلي

1. أبحث في كتب مصطلح الحديث عن طرق معرفة الحديث المعلن.
2. أحرص على قراءة مقدمة كتاب من كتب العل وأنجز تلخيصا مختصرا عما استفدته، وأعرضه على أصدقائي في الحصة المقبلة.